مُقَدِّمَة

كان هذا البحث ثمرة دراسة طويلة للقضايا التى تتعلق بالإعراب بعامة، والتى تتعلق بإعراب الجمل - بوصفها أجزاء للكلام - على وجه الخصوص .

وقد دفعنى إلى ذلك ما لاحظته من اختلاف بين الجمل التى قال النحاة إنه لامحل لها من الإعراب، سواء من حيث موقعها، أو من حيث تمام فائدتها. وقد تبين لى أن الحروف هى الأصل فيما لامحل له من الإعراب عند النحاة؛ لأنها تدل على معنى فى غيرها، أى : على معنى ثابت فى لفظ آخر ، ولهذا فهى لاتستقل بنفسها استقلال الاسم أو الفعل، ولا تسند إلى غيرها ولا يسند إليها .

والاسم هو الأصل فى الإعراب، وفى الإسناد إليه، أما الفعل وما يشبه الفعل من حيث المعنى، وهو ما يطلب فاعلاً، أو ينصب مفعولاً كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة- فإنه أصل فى الخبر أو فى الإسناد إلى مسند إليه. وقد تحل الجملة محل المفرد فتسند ، أو تسبك مع غيرها فيسند إليها، وتسند إلى غيرها .

وقد تبين لى أن النحاة لم يتعرضوا لموضوع إعراب الجمل فى بداية النشأة الأولى لعلم النحو العربى، ولكنهم اهتموا اهتماماً مباشراً بإعراب الجملة، فاهتموا بإعراب أركان الجملة الاسمية والجملة الفعلية وبيان العُمد والفضلات . كما أشاروا إلى بعض الجمل التى تحل محل الاسم المفرد فى الإعراب ، كالصفة

obeikandl.com

والخبر. وقد لفت ذلك نظرهم إلى إعراب الجمل، فرأوا أن يقيسوا إعراب الجمل بإعراب المفردات التى هى عندهم أصل فى الإعراب وفى إعراب الجملة .

وقد كان لتعريف الكلام، والجملة، والكلمة الأثر الأكبر فى توجه النحاة نحو إعراب المفردات، فقد عرفوا الجملة تعريفاً جعلها أعم من الكلام، وترتب على ذلك أن الكلام يعنى الجملة. أما الجملة غير المفيدة أو التى سلبت تمامها فليست كلاماً. ولو أنهم صنفوا الجملة على أنها جزء من الكلام وعنصر من عناصرة، وتبينوا أن العلاقة بين الجملة والكلام – منطقياً – هى علاقة بين الجزء والكل لتبين لهم أن كل جملة مفيدة فى التركيب لابد أن يكون لها محل من الإعراب ما دامت تامة الفائدة .

والجملة المفيدة –عندى– هى التى لم تركب مع اسم أو حرف تركيب إفراد إذ إنها حين تركب مع غيرها تركيب إفراد تسلب تمام فائدتها، وتصبح هى وما تركبت معه فى موضع المفرد الذى هو جزء من الجملة، لاجزءاً من الكلام، بوصف الكلام وفق مفهومنا منظومة من الجمل التى تتراكب فيما بينها وتتصل اتصالاً يحقق الفائدة. والفائدة تتحقق حين يكون هناك مناسبة أو علاقة بين الجملة والجملة. وعطف الجملة على الجملة يشرك الثانية فى إعراب الأولى. وهو إذا أشركها فى إعرابه فقد أشركها فى حكم ذلك الإعراب . فبناء على ذلك. لامعنى لأن تعطف جملة على جملة لامحل لها من الإعراب .

والذى نحب أن نشير إليه هو أن الجملة التى لامحل لها من الإعراب عندنا – وهى جملة الصلة ، وجملة فعل الشرط – لاتعطف دون اعتبار لتركيبها مع الموصول وأداة الشرط – وعلى هذا فنحن نعطف الجملة مع ما قبلها تقديراً بدليل عمل حرف الشرط والحرف المصدرى فى الفعل المعطوف، ولو لم يقدر عطف الحرف مع الفعل لما كان عمل الحرف فى المعطوف .

وقد يظن البعض أن الفصل، أو ترك العطف، أو القطع - يعنى عدم وجود علاقة بين الجملة والجملة، لأن ترك العطف يأتى لمقتضى نحوى وبلاغى ، كما سيتضح لنا كالإيجاز، أو الاحتراس من لبس ما .

والذى أود أن أشير إليه أن الروابط بين الجمل لاتقتصر على حروف العطف والشرط وما أشبهها ، فقد أشار «عبد القاهر» إلى أن «إنّ» تقوم بوظيفة الربط بين الجمل، هذا فضلاً عن أن الدراسة الموضوعية للنصوص اللغوية تؤكد أن هناك أدوات كثيرة فى العربية تغنى عن العاطف وأن إفادة بعض الحروف للاستئناف لايعنى أنها تدل على عدم وجود علاقة بين الجملة والجملة، لكنها -مع دلالتها على الاستئناف- لا تمنع ارتباط كلام بكلام ظاهر أو مقدر .

هذا فضلاً عن أن ترك العاطف قد يكون دالاً على تمام الاتصال ، أو على شدة التتابع بين حدث وحدث ، أو فعل وفعل، أو خبر، أو معنى ومعنى .

وقد يكون عدم التطابق بين موقع الجملة والمفرد، أو عدم اكتمال الشروط التى وضعها النحاة لإعراب المفردات السبب فيما ذهبوا إليه من القول بما لامحل له من الإعراب بالنسبة للجمل، فى الوقت الذى تجاوزوا فيه عن كثير من الشروط فى إعراب المفردات . ولهذا فإننا لايجب أن نسلم بشروط لاتتفق وطبيعة الجملة ، فقد تقع الجملة موقعاً مشابهاً لموقع المفرد ، أو مناظراً له، وليس من الضرورى أن تكون الدلالة الموقعية للجملة مطابقة تماماً للمفرد، فإن للجملة طبيعتها التى تختلف عن طبيعة المفردات ، مثلما تختلف المفردات فيما بينها، وإذا كان القياس فى إعراب المفردات تقريبياً، فإن القياس بين المفردات والجمل يجب أن يكون تقريبياً أيضاً .

إن هناك ابتداء للجملة، وهناك ابتداء للكلام، ولابتداء الجملة موضع من الإعراب ، وابتداء الكلام لابد أن يكون له موضع من الإعراب وفق طبيعة الجملة، إذ إن كل جملة يبتدأ بها هى كلام مفيد، وكل كلام مفيد هو خبر فى معناه، سواء أكان وارداً مورد الخبر، أم مورد الإنشاء، فإن إنشاء الكلام خروج بالكلام من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل. وإن وضع الجملة فى الكلام نظير للمفرد فى الجملة، ولاشك أن العلاقات بين الجمل فى الكلام، تختلف عن العلاقة بين المفرد والمفرد أو بين المفرد والجملة، أو بين الجملة والجملة فى الجملة الواحدة .

فالعلاقة بين الجملة والجملة فى الكلام علاقة بين جملة تامة مستقلة بنفسها وجملة تامة مستقلة بنفسها، كالجملة المعطوف عليها والجملة المؤكدة والمفسرة لها أو المبدلة منها والمعللة لما قبلها .

أما العلاقة بين الجملة والجملة فى إطار الجملة الواحدة، فهى كالعلاقة بين الجملة والمفرد، مثل علاقة جملة الحال بالمفرد فى الجملة الواحدة، وعلاقة جملة الصفة بالمفرد فى الجملة الواحدة أيضاً ، أو جملة المفعول به ، أو ما أشبه ذلك.

واللافت للنظر أن الجمل التى قيل إنه لامحل لها من الإعراب – تختلف من حيث تمام فائدتها، ومن حيث موقعها فى الكلام، **فجملة صلة الموصول** مع الاسم الموصول مركبة تركيب إفراد .

وأداة الشرط تركب مع **فعل الشرط** تركيب إفراد أيضاً ، ومن ثم تسلب كل جملة منهما تمام فائدتها بعد التركيب بوصفهما جملاً .

فالجملتان جزء من مفرد، وتشبهان الحرف من حيث نقصه ؛ ولهذا نرى تصنيفها على أنه لامحل لهما من الإعراب .

أما **الجملة التفسيرية** فقد قالوا إنها فضلة كاشفة مبينة لما تليه، ومن ثم فإن لها موقعاً كالفضلات ؛ لأنها لم تركب تركيب إفراد مع ما سبقها ، بل تعلقت به تعلق الفضلات بالعُمَد .

وأمّا **الجملة الاعتراضية** فإن النحاة لم يبينوا : أهى فَضْلة أم لا. وهى عندى فضلة، لأن لها وظيفة نوع من أنواع الحال لايأتى إلا بين ركنى الجملة كما سنبين.

وأما **جملة جواب الشرط** وجواب القسم، فإنهما فى موقع المسند ، وجملة الشرط والقسم فى موقع المسند إليه، ومن ثم فإنهما نظيرتان للخبر، أى : عمدتان، وسواء أكانتا خبرين محضين، أم شبيهتين بالخبر، فإنهما تسندان إلى ماسبقهما أو تركبان معه تركيب إسناد لاتركيب إفراد، ومن ثم لاتسلبان فائدتهما، وتستحقان الرفع لكونهما ركنين أساسيين فى الجملة .

وأما **الجملة الابتدائية** فإنها تامة الفائدة فى موضعها ، وهى مؤسسة لنفسها بالابتداء، ومؤسسة لغيرها بما تتضمنه من معنى الابتداء، وهى – وإن لم تتسلط عليها الجمل ؛ لكونها أول جملة– فإن التعرى عن العوامل عامل عند النحاة، وحيث إن الجملة تؤول بالنكرة فإن عامل الابتدائية متضمن فيها مقدر بالابتداء ، وهى تعمل فى ما يليها من الجمل ، وهى عمدة لأنها عامل مفيد ، وهو عامل مفيد مع ما بعده، قد يتعدى إليه أو تقع معطوفاً عليه .

أما **الجملة المستأنفة أو المنقطعة** عما قبلها – فإن كان هذا الانقطاع تاماً فهى كالابتدائية ، وإن كان هناك اتصال معنوى، أو لفظى، ظاهر، أو مقدر،

فإن موقعها يتحدد فى إطار ذلك الاتصال من خلال فهم وظيفتها وموقعها - من منطلق أن الكلام نسق من الجمل التى تتضمن معنى مفيداً بوصفها جملاً، ومعنى مفيداً بوصفها جزءاً من السياق .

إن هذا الاختلاف فى موقع هذه الجمل التى ذكرناها وفى فائدتها، يؤكد أن تصنيف هذه الجمل فى إطار واحد ليس تصنيفاً موضوعياً صحيحاً ؛ فليس من المنطق أن نسوى بين الجمل التى تركب مع الحرف أو الاسم فتفقد تمامها، والجمل التى تقع موقع الفضلة، أو تقع عمدة، أو تقع عماداً لنفسها وغيرها ، أو تتعلق بما سبقها لفظاً أو معنى .

لقد غاب عن النحاة - الذين تناولوا إعراب الجمل -المفهوم الواضح «للكلام» كما غاب عنهم المفهوم الواضح «للنص» ، ولم يتبين النحاة طبيعة الجملة فى التركيب ، والفرق بينها وبين المفرد، ولم يحددوا الفرق بين الجمل التى تستخدم للتمرين النحوى، والجمل التى تقع فى النص اللغوى، بوصفها جزءاً منه ؛ ولهذا نرى ضرورة البحث عن موقع لكل الجمل التى تقع فى إطار الكلام أو فى إطار النص، أو فى إطار الكلام .

إن النحو الذى ينحصر فى إعراب الجمل التى تستخدم للتمرين النحوى لايتناسب وطبيعة الكلام ، كما لايتفق وطبيعة اللغة الإبداعية أو الإيصالية، ولا يتناسب وخصوصية النص سواء أكان أدبياً أم غير أدبى .

إن الجملة عند بعض الدارسين تمثل كلاماً ، بل يراها بعض المحدثين نصاً[١] ولكن الحقيقة أنها وحدها لاتكون كلاماً إلا من منطلق الاستشهاد فقط، حيث ترتبط بالمقام وبالمتكلم إن وجد ، وبالمتكلم الثانى ، وبالمخاطب

(١) انظر معجم مصطلحات علم اللغة التطبيقى ص ٢٩٢ .

وبالموضوع . وهذا كله يجعل القضية غير قابلة للتبسيط المخل، وليس معنى الخروج بالقضية من دائرة التبسيط المخل أن نضعها فى إطار التعقيد ، بل فى إطار الفهم ؛ لأن النحو الذى ينبغى تيسيره هو نحو الناشئة، وهو نحو التمرين، وأما نحو الإعراب والإبانة والعمل والمقام، والنصوص والكلام، فهو النحو الذى يأتى فى مستوى أعمق وأشمل بالنسبة لنحو الناشئة والتمارين النحوية .

لقد كان منطلقى فى هذه الدراسة مراجع أصلية فى علم النحو لنحاة محققين، ولمعربين مدققين ، فضلاً عمن رجعت إليهم من أساتذة النحو العربى فى جامعتنا المصرية، وهم أساتذة مشهود لهم بالأصالة والتحقيق، وقد ناقشت معهم كل المشكلات التى واجهت هذا البحث فى كل مراحلة، هذا فضلاً عن أننى لم اعتمد على مرجع دخيل ، ولم أتعجل الوصول للنتائج، ولم أتعسف فى الأحكام، بل ثابرت على فحص القضايا والشواهد، ورجعت فى ذلك إلى المراجع الأصلية، وقد اهتممت بعرض آراء النحاة بصورة تكفى لفهم آرائهم، سواء أكانت دعماً لما أراه، أو دحضاً له، لأن الهدف لم يكن الوصول إلى نتائج مفروضة على البحث، بل إلى نتائج نابعة منه، ومن فهم عميق للنحو والإعراب . وقد نكون قد أصبنا فيما ذهبنا إليه وقد نكون قد أخطأنا فيه ، أو فى بعضه، ولكن الذى أؤكده أنه ما من شك عندى فى صحته. وقد تناولت كل قضية بما تستحقه من الفحص والدراسة، ونظرت فى كل وجه من أوجه المشكلة، وناقشته مع بعض الدارسين، وقد يستدرك بعض الدارسين بعض ماناقشناه، وهو عندى ضرورة للوصول إلى فهم أصيل لتلك القضايا .

وأود أن أنبه إلى أن موضوع إعراب الجمل قابل للمناقشة ، وليس قابلاً للرفض، فمن أراد أن يناقش تلك القضايا فعليه أن يتجرد من وهم الدفاع عن قضية تقبل البحث والدراسة

كما أن عليه أن يعى تماماً أن النحو غير قاصر على نحو الجملة بل يتجاوز ذلك إلى نحو النص من جهة الإعراب ، فمثلما أن علم المعانى يهتم بدلالة الجملة والمفردات – فإن علم النحو يهتم بإعراب المفردات والجمل فى النص أو الكلام ، من منطلق أن الكلام نسق من الجمل والجملة نسق من المفردات .

إن علماءنا حملونا أمانة البحث فيما تركوه، لامجرد حمله وروايته ، على عظم شأنه وجلال قدره، وقد كان هؤلاء العلماء أفذاذاً فلم ينقل تلميذ عن أستاذه كل ما قاله، ولم يروِ عنه دون حاشية أو تعليق أو استدراك. وإننى من منطلق حب للنحو وتقدير للنحاة ، قدماء ومعاصرين، انطلقت فى هذا البحث، معتمداً على الله، وطالباً منه العون والتوفيق .

وإن من الإنصاف أن ينظر إلى هذا البحث على أنه محاولة لفهم علاقة الإعراب بالكلام أو النص؛ لأن الكلام العربى بناء متكامل يشد بعضه بعضاً، وحقه سواء أكان جملاً أم مفردات أن يكون معرباً بالمعنى الواسع للإعراب الذى يتجاوز إعراب المفردات فى الجملة إلى إعراب الجمل فى النص إعراباً يتفق وموقعها ودلالتها وعلاقتها بغيرها من الجمل .

والله ولى التوفيق

د. حسنى عبد الجليل يوسف

obeikandl.com

تمهيد

نحو النص وإعرابه

مفهوم نحو النص من وجهة نظر نحوية عربية بحتة هو النحو الذى يتعامل مع الجملة بوصفها وحدة فى النص أو فى السياق، أو فى الكلام. ونحو النص هو المتمم لنحو الجملة فى المفهوم ، والمتمم له فى الوظيفة .

إن نحو الجملة يتناول أجزاء الجملة ، وما يسمى بالعُمد والفضلات ، والتقديم والتأخير فى إطار الجملة، ومن ثم يحدد موقع الكلمات من الإعراب فى الجملة، أما نحو النص فإنه ينظر إلى الجملة من حيث وظيفتها النحوية وموقعها الإعرابى فى النص، وعلاقة الجملة بالجملة، أهى علاقة انقطاع أم اتصال، فصل أم وصل، وهل للجملة موقع إعرابى، أم لامحل لها من الإعراب.

فهذه المصطلحات هى أهم المصطلحات التى يختص بها نحو النص من وجهة نظر موضوعية .

ونحو النص يتجاوز الجملة المقطوعة، أو الجملة التعليمية إلى النص ذى الوحدات المتراكبة، ومن ثم لايفصل بين المتحدث والمتلقى والخطاب أى النص.

وقد انتهى الدارسون إلى وضع حدود فاصلة بين مفهوم الجملة ومفهوم النص، فالجملة تمثل وحدة صغرى داخل وحدة أكبر هى النص.

وإذا كان بعض الدارسين قد نظر إلى الجملة بوصفها نصاً فإن شرط كونها نصاً وضعها فى السياق الفعلى أى ربطها بالمخاطِب والمخاطَب، ومن ثم سنجد أنها قد انتقلت من بنيتها المحدودة إلى بنية نصية تتجاوز الشواهد التعليمية المقطوعة

obeikandl.com

عن سياقها.

والعلاقات الأساسية بين الجملة والجملة فى إطار النص غير العلاقة بين الجملة والجملة، أو بين الجملة والمفرد - فى الجملة المركبة أو الطويلة.

فالجملة فى النص حين تكون أساسية يكون غيرها من الجمل إما معطوفاً عليها، أو بدلاً منها، أو بياناً لها، أو توكيداً أو تفسيراً أو تعليلاً .

أما موقع الجملة بالنسبة للمفرد فيمكن أن تكون خبراً أو حالاً أو نعتاً أو بدلاً ، أو تعليلاً ، أو تفسيراً . وقد تقع الجملة بالنسبة لغيرها فى الجملة الطويلة جواباً للقسم أو جواباً للشرط أو جواباً للطلب .

ولاشك أن تناولنا لإعراب الجمل التى لامحل لها من الإعراب لاينفصل عن «نحو النص» لأننا نرى أن نحو النص حين نضعه فى مقابل نحو الجملة، فإنه لابد أن يعنى بإعراب الجمل، وتحديد علائقها فى النص.

ونحو النص - من وجهة نظر اللغويين - يهتم بالتحليل اللغوى للتراكيب النحوية للنص ويهتم بالبنى السطحية والعميقة للنص، ويتجه إلى التحليل الدلالى، فضلاً عما يطلقون عليه النحو التفسيرى والوصفى والتوليدى .

وبالنسبة للنحاة والمعربين، فإن نحو النص لابد أن يهتم بإعراب الجمل التى يتركب منها النص، ولابد بالتالى بالنسبة للنحو العربى من تصحيح بعض المفاهيم والمصطلحات التى فرضت على النص بصورة تعوق فهمه فهماً صحيحاً وتؤثر على وحدته تأثيراً سلبياً .

وإذا كان كل نص يمثل حدثاً اتصالياً فإنه يترتب على ذلك أن كل نص يمثل بنية مفتوحة ومغلقة فى آن واحد، فهو يمثل بنية مفتوحة لأننا لابد أن نأخذ

فى اعتبارنا المتكلم والمخَاطب والخطاب، وكذلك المقام أو المَوضوع أو المناسبة أو الإطار الذى سيق فيه هذا النص، أما كونة بنية مغلقة فلأن النص - والنص وحده، بتراكيبه ومحتواه - هو الذى يطرح كل المعطيات التى تتعلق به وتساعد على فهمه وإعرابه.

إن نحو النص من حيث النظرية بمفاهيمه واتجاهاته لم يتجاوز إطار علم اللغة إلى ميدان الدراسات النحوية، أو إلى التطبيقات الإعرابية.

والدارسون الذين تناولوا نحو النص عندنا تناولوه من وجهة نظر لغوية ، وقد تأثروا إلى أبعد الحدود بالنظريات اللغوية المعاصرة عند تشومسكى وفايترش وفندابك ويتوفى ودرسلر وبوجراند وغيرهم . وقد أنجزوا فى ميدان دراستهم اللغوية انجازات واسعة، لكن الدرس النحوى الخالص لَمَّا يزل بعيداً عن هذا الميدان وبخاصة الإعراب .

وإذا كان النحاة العرب كانوا أقرب لنحو الجملة من نحو النص، فإن المعربين كانوا أقرب لنحو النص على الرغم من هيمنة نحو الجملة على إنجازاتهم فى ميدان إعراب القرآن الكريم .

إن مفهوم نحو النص قد لفت أنظارنا إلى المستوى الثانى للنحو، ومعنى أنه لفت نظرنا أنه لايعنينا إن كان هذا المفهوم مازال سائداً فى الدراسات الأجنبية أم لا، لأنه كان فقط بمثابة العامل الذى نبهنا إلى قضية كانت مثار اهتمام ، وهى قضية المستويات التى يجب أن يشملها النحو العربى.

فالذين يريدون أن يقصروا النحو العربى على إعراب الجملة لاينكرون أن النحاة قد تناولوا علاقة الجملة بغيرها فى الكلام ، ومعنى هذا أن عملنا يمثل

تقويماً لعمل يتصل أساساً بالنحو العربى وإتماماً له ، مع التسليم بأن مداخل الغربيين تختلف عن مداخلنا لنحو النص اختلافاً جوهرياً من حيث النظرية والتطبيق .

ولاشك أن حل إشكاليات نحو النص فى النحو العربى لابد لها من مداخل نحويه بحتة تنطلق من النحو العربى نفسه، وهى مداخل لابد أن تساعد على تأسيس علم نحو النص العربى، وإذا كنت لاأنكر أن هذا المدخل قد ولد نتيجة لإطلاع على دراسات لغوية ونحوية حديثة، فإننى كنت حريصاً على تخليص عملى من كل ما من شأنه أن ينحو به منحى غير نحوى، وأن يكون منطلقى هو علم النحو العربى، وليس معنى ذلك أن لانستفيد من الدراسات الخاصة بنحو النص عند اللغويين، على أن نظل واعين بالفروق بين الاستفادة والتطبيق ، فنحن لانطبق تلك المفاهيم على النحو العربى، لأن فى التطبيق إخلالاً بالحدود بين علم اللغة والنحو، فضلاً عن الفرق بين التحليل النحوى للنص فى إطار دراسة لغوية أو بلاغية أو أدبية ، وبين التحليل النحوى للنص فى إطار نحوى، لأن الأخير يعنى البحث فى العلاقات بين الجمل ، وبين الجمل والمفردات، وبين المفردات والمفردات على مستوى الإعراب، أى بيان مواقع تلك الأجزاء التى يتكون منها النص من الإعراب .

إن الإعراب بمعناه الواسع لايقتصر على بيان الفاعل والمفعول به ، أو المبتدأ والخبر فى الجملة الواحدة، بل يشتمل على منهج واضح لبيان علائق الجمل فى النص، وإذا كان ابن جنى فى تعريفه للإعراب يقرر أنه «الإبانة عن المعانى بالألفاظ» (**الخصائص** ٣٥) ، فإن هذه الإبانة يجب أن تتجاوز حدود الجملة إلى مستوى النص وإلا كانت إبانة فقيرة .

ومعنى ذلك أن «نحو النص» لابد أن يشتمل على العلائق الداخلية للجملة سواء ، أكانت بسيطة أم مركبة ، قصيرة أم طويلة، وكذلك علائق الجمل التى يتكون منها الكلام، وأن يكون ذلك أساساً لإعراب صحيح للنص يتعامل معه على أساس وحدته من منطلق موضوعى .

ولاشك أن تحديد مفهوم ماله محل من الإعراب وما ليس له محل من الإعراب بالنسبة للألفاظ والجمل يشكل أساساً ضرورياً لنحو صحيح وإعراب صحيح للكلام أو للنص ما دمنا نجعل هدفنا هو بناء كلام صحيح، أو تحليل نحوى صحيح للكلام أو للنصوص التى نريد التعرف عليها نحوياً .

ومن البدهى أن أول إشكالية تقابل المعربين هو ذلك اللبس الذى يجدونه فى مفهوم مصطلح «مالا محل له من الإعراب» بالنسبة للألفاظ، وبالنسبة للجمل، وإلحاحهم على التمسك الحرفى فى شروط إعراب الجمل قياساً على المفردات فى الوقت الذى يتساهلون فيه عند إعراب المفردات قياساً على المفردات نفسها.

وأهمية النحو للإعراب لاتزيد عن أهمية الإعراب للنّص، فلا يستطيع أحد أن يفرق بينهما على أساس نظرى بحت، لأن الإعراب جزء من النحو وتطبيق لقواعده، فعن طريق الإعراب نحدد القاعدة النحوية، وعن طريق القواعد النحوية نتوصل إلى مواقع المفردات والجمل من الإعراب ومن ثم إلى فهم عميق للنّص.

يقول الدكتور : **أحمد الجوارى** : «إن الأصل فى معانى النحو هو الإعراب، بل إنه على الأصح قسيم النظم وشطره الآخر فى بيان المعنى حيث يركن إليه فى التعبير عن أغراض فى الكلام ما كان لها أن تظهر لولاه» (**نحو المعانى** ٣٥)

المدخل

أولاً : الكلام وما يتألف منه

اتجه بعض الدارسين فى الحقبة الأخيرة إلى إعادة النظر فى النحو العربى، وعمد بعضهم إلى تجديده وتحديثه .

وتتفق أهم هذه المحاولات على ضرورة تخليص النحو العربى مما يرونه فيه من صعوبة وتعقيد وغموض. وقد لاتراعى مثل تلك المحاولات الفروق بين المبدع والمتلقى، وبين الخاصة والعامة، وبين نحو الجملة ونحو النص، وبين الدلالات البعيدة والدلالات القريبة، ولا شك أن هذا الاتجاه جعل الدارسين ينصرفون عن تناول القضايا التى تتجاوز التبسيط والتسهيل .

ومع اتفاقنا على ضرورة تيسير النحو على الدارسين، فإننا نرى أن ذلك ليس هو الغاية الكبرى فى حد ذاته، بل لابد أن يكون توطئة لفهم أعمق وأصح للبناء اللغوى فى ضوء معطيات النحو العربى، وقد يعيب البعض على النحاة اعتمادهم على المنطق فى شرح بعض القضايا النحوية أو فهمها، وقد يكون ذلك غير ضرورى من بعض النواحى، ولكن المبدأ لايجب أن يكون مرفوضاً ؛ فاللغة وعاء الفكر، وإذا كان قولنا إنه لافكر لمن لالغة له صادقاً- فإن قولنا إنه لالغة لمن لافكر له أكثر صدقاً، فلابد لسلامة اللغة من صحة الفكر، ولابد لصحة الفكر من سلامة اللغة ، وإذا كان لكل لغة أساس فلسفى تقوم عليه فى البناء والأداء، والفهم والإفهام، والإشارة والدلالة، فإن النحو العربى لابد أن يقوم على فلسفة واضحة تفهم فى ضوئها القضايا، وتقرر الأصول والفروع، وتتجاوز العلاقات

عناصر الجملة الواحدة إلى العلاقات بين الجمل ، وتتجاوز الفهم الضيق للنحو والإعراب الذى يقصرهما على بناء الجملة فى الأعم الأغلب .

فإذا كان الإعراب عند ابن جنى هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ فإن الإعراب الأكبر هو معرفة مواقع الجمل من الإعراب معرفة موضوعية لاتخضع لقوانين تتناقض وروح العربية التى هى لغة الإعراب، وقد يظن البعض أن باب الاجتهاد فى النحو قد أغلق وأننا لانستطيع أن نعيد النظر فى بعض قضايا النحو.

ولكننا إذ اتصلنا بالنحو العربى اتصالاً عميقاً نجد أن باب الاجتهاد لم يزل مفتوحاً، فمنذ الخليل بن أحمد لم نقرأ لنحوى كتاباً خالياً من الاجتهاد، حتى الشراح الذين شرحوا أمهات الكتب فى النحو - كان لهم اجتهادهم ، ووجهة نظرهم واختلافهم مع أئمة النحاة، فنبهوا على أخطائهم، وصححوا ما رأوا أنه لايتفق ومنطق اللغة العربية .

أما محاولة البحث عن تعريف موضوعى للجملة التى لامحل لها من الإعراب، أو البحث عن موضع إعرابى للجمل التى نص بعض النحاة على أنه لامحل لها من الإعراب، هذه المحاولة ليست هدماً للأصول، بل محاولة لتأصيل تلك الأصول والخروج بها عن أى إطار ضيق فرضه عليها بعض النحاة، وتوجيهها إلى ما يتناسب وطبيعة اللغة العربية التى هى لغة الإعراب والإبانة .

وقد قال **أبو القاسم الزجاجِ** فى الإيضاح: ذكر بعض شيوخنا أن **الخليل بن أحمد** -رحمه الله- سُئِلَ عن العلل التى يُعتل بها فى النحو، فقيل له، عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت عن سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام فى عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندى لما عللته منه، فإن أكن قد أصبت العلة

فهو الذى التمست، وإن تكن هناك علة له فَمَثَلِى فى ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق والبراهين الواضحة، والحجج الملائمة، فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شيء منها، سنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإذا سنح لغيرى علة كماعللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها (**الإيضاح** ٦٥) .

قال **الزجاج** : «هذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل رحمة الله» (**الزجاج** ٦٦).

هذا هو أستاذ **سيبويه** ومعلمه، ومبتكر علم العروض لم يقل إن ما قدمه لايقبل رداً، أو أنه لاحق لغيره فى الاجتهاد والتعليل، وهذا ما أفهمه ، وفهمه الدارسون الأقدمون ، وأعتقد أنه صحيح .

أما ما يتعلق بالجمل التى لامحل لها من الإعراب فإننى قد وجدت أن التعريف الذى قدمه النحاة لها تنقصه الدقة والموضوعية، ومن ثم ينقصة الصدق، فالنحاة يعرفون الجملة التى لامحل لها من الإعراب بأنها الجملة التى لم تحل محل المفرد .

ويرى **النحاة** أن الأصل فى الجملة أن لايكون لها موضع من الإعراب، فالأصل فى الجملة أن تكون مستقلة بنفسها لا تقدر بمفرد (**الارتشاف** ٣٧٥/٢) .

وعلى هذا الأساس تعامل النحاة مع الجملة والمفرد، فالأصل أن يختص الإعراب بالمفرد ، وأن تكون الجملة عارية من الإعراب .

ولكن **النحاة** وجدوا أن الجمل فى بعض المواضع تقع موقع المفرد، فقرروا أن لها محلاً من الإعراب، أما تلك الجمل التى لاتقع موقع المفرد فقد قالوا : إنه لامحل لها من الإعراب فى هذا الموضع .

فالجمل - من حيث كونها جملاً - تصلح لأن تقع موقعاً إعرابياً، ولكنها حين تقع موقعاً لايصلح فيه إلا الجملة. تكون عارية عن المحل الإعرابى، ويكون ذلك فى الموضع الذى لايصح فيه مجىء كلمة مفردة فى موضع الجملة، أو لاتصلح فيه الكلمة المفردة، وقد استوجب ذلك أن أفحص مصطلح «لامحل له من الإعراب» وأن أفحص الجمل التى نص النحاة على أنه لامحل لها من الإعراب، وأن أفحص الشواهد التى استشهد بها النحاة على هذه الجمل، وقد قادنى ذلك إلى دراسة موضوعية للمصطلحات التى تتعلق بذلك وهى : الكلام، والجملة، والإعراب ، والإسناد، وكذلك مصطلح المفرد الذى قال النحاة إن الجملة لاتحل محله، ومن ثم فإنه لامحل لها من الإعراب .

واللافت للنظر أن النحاة اعتبروا الجملة المفيدة كلاماً، **فالكلام عند ابن مالك**، ما تضمن من الكلام إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته (**التسهيل ص٣**) .

وأجمع النحاة على ذلك، وإن اختلف بعضهم حول تعريف **الجملة**، فهى عند **الزمخشرى** كالكلام - لابد أن تكون مفيدة كالكلام ، أما **الكلم** فإن **النحاة** اشترطوا أن يكون مركباً من ثلاث كلمات دون شرط الفائدة، فجملة : «قام زيد» كلام لأنها مفيدة، وجملة «إن قام زيد» كلم، لأنها تتكون من ثلاث كلمات، على الرغم من عدم إفادتها، وجملة : «قد قام زيد، كلم

باعتبار عدد الكلمات، وكلام باعتبار الفائدة، ومن منطلق تلك التعريفات أصبح النحو العربى يقوم على الجملة الواحدة، والجملة عندهم عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد ، كقولك : زيد قائم، أو لم يفد كقولك: إن يكرمنى زيد، فإنه جملة لاتفيد إلا بعد مجيئ جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً (**التعريفات** ٧٨) .

والجملة المفيدة : تتكون من ركنين أساسين يسمى كل منهما عمدة، **والعمدة** : هو ما لا يسوغ حذفة من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به، وجعل إعرابه الرفع وهو المبتدأ والخبر والفاعل، وألحق منها بالفضلات فى النصب فالنصب من المبتدأ والخبر عند دخول الحروف والأفعال الناسخة فإنها عمد لأنها فى الأصل مرفوعة، **والفضلة** : ما ليس ركناً أساسياً فى الجملة .

والإعراب عند النحـــاة : «**هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ**» (**الخصائص** ص٣٥) .

والإبانة عندهم لاتتجاوز علاقات المفردات فى الجملة، فنرى «**ابن جنى**» يقول بعد التعريف السابق: ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيدٌ أباه وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول به، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه (**الخصائص** ٣٥) .

وكأن النحو هو نحو الجملة، وليس نحو النص، ولا علاقة له بالكلام بوصفة منظومة من الجمل. وعلى الرغم من تأثر النحاة العرب بالمنطق الأرسطى فإنهم لم يفرقوا – مثلما فرق أرسطو – بين الكلام والجملة، من حيث الكلية والجزئية، ولو فعلوا ذلك لكانوا أقرب إلى الموضوعية

يعرف **أرسطو** الجملة بقوله: أنها قسم من كلام له معنى ولبعض أجزائها معنى مستقل باعتباره لفظاً وإن كان لايعبر عن حكم. (**النحو العربى** ١٠٠).

فالفرق بين الجملة عند **النحاة** والجملة عند **أرسطو** - أنهم يعدون كل كلام جملة، لأن الجملة منها المفيدة ، والكلام مفيد، وليس كل جملة كلاماً، فالجملة أعم من حيث الفائدة . ولو اعتبر النحاة أن الكلام أعم من الجملة من حيث إنه ينتظم جملاً، فلا يكون الكلام كلاماً إلا إذا اشتمل على أكثر من جملة . لو اعتبروا ذلك لاستطاعوا أن يصلوا إلى نتائج أكثر موضوعية مما وصلوا إليه فى باب إعراب الجمل، ولم يقصروا الإعراب على المفرد، ولم يقولوا إنه لاموضع للجملة فى الأصل من الإعراب ، ولم يقولوا بأن الأصل أن تكون الجملة مستقلة بنفسها، بل كان من الممكن أن يقولوا إن الأصل أن ترتبط الجملة بما قبلها وبما بعدها وأن ترتبط بالمنشئ وبالمخاطب وبالمقام .

وربما كان **عبد القاهر** العالم الوحيد الذى حاول أن ينظر إلى النحو فى إطار النص، أو فى إطار مفهوم موضوعى للكلام يتجاوز مجرد الإفادة الجزئية إلى النص، أو إلى منظومة الجمل التى تتفاعل وترتابط فيما بينهما مكونه سياقاً أعم منها وأشمل وأكمل ؛ فلا وجود -موضوعياً- للجملة المستقلة .

وهذا هو المستوى الرفيع، والمستوى الفصيح، أو المستوى الذى نجده فى النثر الفنى، والشعر أو فى القرآن الكريم، أو فيما يسمية عبد القاهر بالنظم، والنظم عند عبد القاهر يقابل التأليف، والتأليف لايكون بمجرد نظم كلمة مع كلمة، بل هو نظم للجمل أيضاً يقول **عبد القاهر** : اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه «علم النحو» وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التى نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التى رسمت لك فلا تخل منهما، وذلك أنا لانعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمة غير أن ينظر فى وجوه كل

باب وفروقه . فينظر فى الخبر.. وفى الشرط والجزاء..و فى الحال.. فتعرف لكل ذلك موضعه، ويجيئ به حيث ينبغى له، وينظر فى الحروف التى تشترك فى معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية فى ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك فى خاص معناه..وينظر فى الجمل التى تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل . هذا هو السبيل، فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأً، إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع فى حقه – أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه، واستعمل فى غير ما ينبغى له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظمه أو فسادة، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معانى النحو وأحكامه، ووجدته يدخل فى أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه. (**الدلائل** ٨٣/٨/١) .

وإذا كانت العلاقة بين الجمل التى هى التراكيب المفيدة التى يتكون منها الكلام تمثل مدخلاً أساسياً لبناء الكلام البليغ ذى المستوى المتميز، فإن النحو لايجب أن يقتصر على بناء الجملة وإعراب مفرداتها ومتعلقاتها، فليس هذا المنطلق وحده كافياً للمبدع لإنشاء كلام بليغ، أو كافياً للدارس لفهم علاقات الكلام مفرداته وجملة.. فإن ما يسمى بالفصل بين الجمل فى إطار نص وموضوع – لايمكن أن يكون فصلاً مطلقاً من حيث المعنى، ومن ثم فإن هناك علاقة أكيدة تربط الجملة بما قبلها، وتربط الجملة بالمبدع والمتلقى والمقام، ولهذا فإن العلاقة بين الجمل لابد أن تكون قائمة على أساس أن إعراب الجمل أصل فى النحو العربى، مثلما أن إعراب المفرد أصل، لكن إعراب الجمل يختلف عن إعراب المفردات من حيث إن الجمل مبنية لاتظهر عليها حركات

الإعراب ومن ثم فإن إعرابها يكون أقرب إلى الإعراب التقديرى.

وقد لخص **عبد القاهر** الأصول والقوانين فى شأن فصل الجمل ووصلها فقال: «إن الجمل على **ثلاثة أضرب** : **جملة** حالها مع التى حالها قبلها حال الصفة مع الموصوف، والتأكيد مع المؤكد فلايكون فيها العطف البتة، لشبه العطف فيها، لو عطفت، بعطف الشىء على نفسه .

وجملة حالها مع التى قبلها حال الاسم يكون غير الذى قبله، إلا أنه يشاركه فى حكم، ويدخل معه فى معنى، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً، أو مضافاً إليه، فيكون حقها العطف .

وجملة ليست فى شىء من الحالين، بل سبيلها مع التى قبلها سبيل الاسم من الاسم لايكون منه فى شىء، فلايكون إلا إياه ولا مشاركاً له فى معنى، بل هو إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به، ويكون ذكر الذى قبله، وترك الذكر سواء فى حاله لعدم التعلق بينه وبينه رأساً ، وحق هذا ترك العطف البتة . فترك العطف يكون إماً للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين، وكان له حال بين الحالين (**الدلائل** ٢٤٣) .

والذين يقللون من قيمة معرفة موقع الجمل من الإعراب، ومعرفة طبيعة العلاقة النحوية بين الجمل لايدركون أنهم بهذا لايدركون أن الكلام أو النص لايكون كلاماً أو نصاً إلا من خلال تلك العلاقات بين الجمل، وكلما ازدادت معرفة تلك العلاقة عمقاً كانت معرفة أسرار النص أو الكلام أعمق .

يقول **عبد القاهر** : إن العلم بما ينبغى أن يصنع فى الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها، والمجيء بها منثورة، تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة.. وقد بلغ من قوة الأمر فى ذلك أنهم جعلوه حداً

للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال : «معرفة الفصل من الوصل» ذلك لغموضة ودقة مسلكه، وأنه لايكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد، إلا كمل لسائر معانى البلاغة. (**الدلائل** ٢٢٢) .

ولاشك أن إعراب الجمل يتصل اتصالاً وثيقاً بباب من أهم أبواب اللغة العربية هو باب «الوصل والفصل» وقد تناوله البلاغيون فى إطار علم المعانى، ودرسوا أنواعه وأقسامه دراسة موضوعية تكشف عن عمق ودقة .

وعلى الرغم من أن كثيراً من البلاغيين كانوا من النحاة المحققين مثل **الزمخشرى وعبد القاهر الجرجانى، وبدر الدين بن مالك، والسكاكى** فإن أحداً منهم لم يدرس الفصل والوصل فى إطار مفهوم موضوعى لمصطلح الكلام على أساس أن الكلام نسق من الجمل المفيدة التى يتصل بعضها بالبعض الآخر اتصالاً لفظياً معنوياً، أو لفظياً ومعنوياً، ومن ثم فإن الفصل لايعدو أن يكون فصلاً بيانياً لايعرى الجملة عن الإعراب .

إن مصطلح الإعراب عند **النحاة** هو «الإبانة عن المعانى بالألفاظ» واقتران الإعراب بالإبانة عن المعانى يتصل موضوعياً بما لامحل له من الإعراب ، فإذا كان الإعراب هو الإبانة عن المعانى لغة ونحواً، فما هو معنى «لامحل له من الإعراب» . قال النحاة : الجمل التى لامحل لها من الإعراب هى الجمل التى لاتقع موقع المفرد .

وقد رأينا النحاة لايقدرون موضعاً من الإعراب للحروف وأشباهها كضمير الفصل، وبعضهم لايقدر موضعاً للضمير المتصل بإيّا، مثل : إياى وإياك وإياهم ، والضمير المتصل باسم الإشارة ، مثل : ذلك ، ذالكما.

يقول **ابن الأنبارى** : إن قيل : لِمَ سمى الحرف حرفاً ؟ قيل: لأن

الحرف فى اللغة هو الطرف. ومنه يقال: حرف الجبل أى طرفه، فسمى حرفاً لأنه يأتى فى طرف الكلام، فإن قيل: فما حده ؟ قيل ما جاء معنى لغيره (**أسرار العربية** ١٠) .

وأما الأسماء المضمرة التى تكون فصلاً من نحو : كنت أنا القائم ، وكنا نحن القائمين، وقوله تعالى : ﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾ (**المائدة** ١٧) فهى أسماء قد سلبت دلالتها على الاسمية وسلك بها مذهب الحروف بأن ألغيت، ومعنى إلغاء الكلمة أن تأتى لاموضع لها من الإعراب، وأنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، ولم يتغير معناه، وتصير كالحروف الملغاة من نحو (ما) فى قوله تعالى : ﴿مثلاً ما بعوضة﴾ (**البقرة** ٢٦) والمراد : مثلاً بعوضة، وقوله تعالى: ﴿فبما رحمةٍ من الله لنت لهم﴾ (**آل عمران** ١٥٩) فلولا إلغاؤها لم يتخط الخافض وعمل فيما بعدها ، فتجرى هذه الأسماء مجرى الحروف، وكونها قد صارت فى مذهبها لم يخبرْ عنها كما لم يخبر عن سائر الحروف، (**شرح المفصل** ٤/٧).

وفى كتاب إعراب القرآن **للزجاج**، جاء فى باب ما جاء فى التنزيل من كاف الخطاب المتصلة بالكلمة ولا محل لها من الإعراب قوله ومن ذلك الكاف فى قوله تعالى ﴿ذلك الكتاب﴾ وذانك، من قوله: ﴿فذانك برهانان﴾، وما أشبهه، الكاف للخطاب لثبات النون فى ﴿ذانك﴾ ولو كان جراً بالإضافة حذفت النون كما تحذف من قولهم هذان غلاماك، لأن «ذا» اسم مبهم، وهو أعرف من المضاف فلا يجوز إضافته بتة) . (**إعراب القرآن** ١٦٨/١) .

والسؤال بعد ذلك هو: ما وجه الشبه بين الجمل التى نص النحاة على أنها لاموضع لها من الإعراب، وبين الحروف وما ليس له موضع من هذه والضمائر؟

فالحرف لا محل له من الإعراب لأنه لايأتى مستقلاً عما يليه، والإعراب لايكون إلا للكلمة المستقلة بنفسها لا التى تتصل بغيرها وصلاً أو سبكاً أو تركيباً مزجياً، أو اللفظة التى لاتؤدى معناها إلا بغيرها، وهذا خلاصة ما قاله النحاة عن الحروف .

أما بالنسبة لضمير الفصل فمثاله (هو) فى : المتنبى هو الشاعر، ويؤتى بهذا الضمير لئلا يلتبس الخبر بالصفة، ولكن هناك من يعتبرون هذا الضمير مبتدأ ثانياً وما بعده خبر، وهما معاً فى موضع خبر المبتدأ الأول.

فالدلالة الموضوعية لما لا محل له من الإعراب هى عدم التمام بالنسبة للمفرد، فالحرف لايتم بنفسه، ومن ثم فإن هذا المعنى هو الذى يجب أن نلتزم به عند تعريفنا للجمل التى لا محل لها من الإعراب وبخاصة أنَّ منها ما ينطبق عليه هذا التعريف . إنها تلك الجمل التى تسلب تمامها عندما تركب مع الموصول الحرفى أو الاسمى أو مع أداة الشرط فقولنا : قام زيد ، ونجح خالد، جملتان تامتان لأنهما مفيدتان. أما إذا قلنا : إن قام زيد، وإن نجح خالد، فإن الجملتين تسلبان تمامهما لأن كلا منهما أصبح جزءاً من المفرد، لامعنى قائماً بذاته ؛ ولهذا فإنها تطلب الجزاء لتتم الفائدة .

أما قول بعض النحاة : إن الجمل التى لامحل لها من الإعراب هى التى لاتقع موقع المفرد – فإن ذلك قد كان لأن تقعيد النحو كان تقعيداً للجملة وأركانها وأنواعها ومتعلقاتها ، ولم يكن تقعيداً للكلام بالمعنى الموضوعى للكلام بوصفه بنية موضوعية تنتظم جملاً مفيدة تتراكب لفظاً ومعنى لأداء الغرض الذى أنشئ من أجله هذا الكلام .

ولو تأملنا الجمل التى نرى **أن لها موقعاً من الإعراب** من تلك الجمل التى نص النحاة على أنه لاموضع لها من الإعراب لوجدناها جملاً مفيدة تؤدى

وظيفة بنفسها فى السياق، وأن السياق لايفقدها تمامها، بل تظل جملاً تامة مفيدة بنفسها ومفيدة مع غيرها .

فالجملة الابتدائية : جملة مفيدة مستقلة فى تركيبها، يفتتح بها الكلام كقولنا ، جاء محمد، أين تعيش؟ لاتهمل ، إن تجتهد تنجح، والله لتنصرن، فهذه الجمل تتضمن ما يؤهلها للابتداء وهو إفادتها من غير أن يكون هناك كلام سابق لها -فرضاً- كما تتضمن مبتدأها وهو الابتداء ، وهى حين تعرت عن العوامل التى تتسلط على الجمل أصبحت معمولة للابتداء الذى هو عامل فى المبتدأ وهو أيضاً عامل فى الجملة الابتدائية، ولما كانت الجملة فى موضع النكرة كان الابتداء مقدراً، والجملة فى موضع الخبر وهى عاملة فيما بعدها . هذا مع العلم أن الكلام بوصفه منظومة يكون كل ابتداء فيه متصلاً بكلام أو بالمتكلم أو بالمقام .

وأما الجملة الاستئنافية: أو المنقطعة عما قبلها فمثالها الذى قال به النحاة قوله تعالى : ﴿ولايحزنك قولهم ، إن العزة لله جميعاً﴾ (**يونس ٦٥**) فقوله : ﴿إن العزة لله جميعاً﴾ عندهم لامحل له من الإعراب، لأنها عندهم جملة استئنافية منقطعة لفظاً لامعنى ، وفى ذلك نظر لأن الاتصال بين الجمل ليس فقط اتصالاً لفظياً بل هو اتصال معنوى . وطبيعى أن لايبتدأ بمفرد، أو يستأنف بمفرد بل لابد أن يكون الابتداء بكلام مفيد أى بجملة، ولكن هذه الجملة تصلح للتأويل بمفرد بما تتضمنه من معنى الابتداء، ومن ثم تقع موقع الخبر أو تسد مسده .

وأما جملة الاعتراض : فهى جملة المناسبة للمقصود، بحيث تكون كالتوكيد له، أو التنبيه على حال من أحواله، ولا يكون الفصل إلا بين الأجزاء المنفصل بعضها عن بعض المقتضى كل للآخر . (**الارتشاف ٢/٣٧٤**)

هذا هو ما نص عليه النحاة، فهل تقوم الجملة بهذه الوظيفة ولايكون لها محل من الإعراب . إن الجملة الاعتراضية قد تتضمن نوعاً من الاستدراك إذا جاء المعنى الذى تتضمنه هذه الجملة عند المتكلم فى مقام مانع له ومن ذلك .

ياليت شعرى – والمنى لاتنفع – هل أغدون يوماً وأمرى مجمعُ

وجملة الاعتراض هنا هى : (والمنى لاتنفع) هى جملة تتضمن معنى الحال، ولايمنع إعرابها حالاً عند النحاة إلا أن الاعتراض لايكون غالباً بالمفرد، لا لأنها لاتدل على الحال، ولا شك أن الاعتراض لايكون إلا بالجملة لسببين:

الأول : أنه لايعترض إلا بكلام مفيد، أى بجملة .

الثانى : أن الاعتراض بالمفرد يُحدث لبساً فى السياق مع أن النحاة والمعربين يعربون الاعتراض بالمفرد فى كلٍّ من صوره حالاً .

وهذا يؤهل الجملة لأن تقع موقعاً إعرابياً، لأنها هنا ليست معادلة للحرف الذى لامحل له من الإعراب، ولا هى معادلة لضمير الفصل الذى يقوم بوظيفة منع اللبس بين المبتدأ والخبر المعرَّف بأل.. إن المفرد لَمَّا لم يصلح فى هذا الموضع المخصوص– جيئ بالجملة لتؤدى وظيفة أساسية فى الكلام، ووجود الجملة هنا ضرورة لأداء المعنى بهذه الصورة. ومعنى هذا أن تكون الجملة هاهنا –لا المفرد– ضرورة لتمام المعنى الذى أراده المنشئ أو المتكلم، ولهذا السبب كانت الجملة الاعتراضية أحق بموضع إعرابى، لا أن تسلب ذلك الموضع ، إلا إذا كان الاعتراض لغواً ، ومن ثم فلا وجه لإعرابه .

وأما الجملة المفسرة : فهى الجملة الكاشفة لحقيقة ما تليه ، ومثال ذلك: قوله تعالى : ﴿هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله﴾ (**الصف** ١٠/١١) . فجملة (تؤمنون) عند النحاة تفسيرية لامحل لها من

الإعراب ، وهى عند الشلوبين تابعة لما قبلها ، وقد اختار السيوطى رأى الشلوبين فقال: وهذا الذى قاله الشلوبين هو المختار عندى، وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلاً (همع الهوامع ٥٧/٤) .

وأما الجملة الواقعة جواباً للشرط غير الجازم ، أو الشرط الجازم غير المصدرة بالفاء أو بالطلب- فإن جواب الشرط هو الذى تتم به الفائدة، لأن جملة الشرط حين سلبت الفائدة باتصالها بأداة الشرط طلبت تماماً للفائدة فكان الجواب تماماً لها. وقد جرى العرف والمنطق أن يكون ذلك التمام بجملة، وأن لايكون بمفرد، ولهذا أول النحاة المفرد بجملة حين يأتى جواباً للشرط، وهو هنا يؤول بجملة لامنعاً للبس، ولا طلباً لتمام الفائدة، ولكن جرياً على العرف ، واتباعاً للشائع عند أهل العربية، فقولنا: من يجتهد فهو عاقل، يمكن أن يكون : من يجتهد عاقل لأن الفاء للجزاء بالشرط، وكذلك لا يمكن الاستغناء عنها إلا إذا استغنى عن الضمير «هو» . ومن هنا لانبتعد عن المنطق العقلى واللغوى ، فقد وردت هذه الصورة فى نماذج فصيحة للشرط فى العربية ، فالضمير هو يعود على «من» ، فهو متضمن فى التركيب مثلما تتضمن الجملة الاسمية التى يأتى خبرها معرفاً بأل فلو قلنا : المجتهد عاقل، لم يكن من ضرورة لضمير الفصل وإن كان مجيؤه جائزاً فنقول المجتهد هو عاقل أما : المجتهد العاقل، فإن الإسناد يطلب ضمير الفصل «هو» منعاً للبس فنقول: المجتهد هو العاقل، وعلى هذا يكون مجيء ضمير الفصل فى جواب الشرط. فلا نقول : من يجتهد العاقل ، بل نقول : من يجتهد هو العاقل ، ومن يجتهد فهو العاقل .

والعرب تقول : تسمع بالمعيدى خيرٌ من أن تراه . بتقدير «أن تسمع بالمعيدى خير من أن تراه» والتركيب يمكن أن يكون شرطياً فنقول: إن تسمع

بالمعيدى خير من أن تراه، ولا وجه لتقدير ضمير مع «خير» ليكون الجواب جملة بدلاً من المفرد الذى وقع موقع الخبر .

وأما الجملة الواقعة جواباً لقسم : فإنها جملة تتم بها الفائدة كالخبر، وجواب الشرط، وهى لهذا عمدة أو نظير للعمدة، فمن حقها الرفع وعلى هذا فإن لها محلاً من الإعراب، فجملة القسم مؤسسة للجواب، فقولنا بالله لأنجحن تقديره : قسمى بالله لأنجحن، فجملة القسم فى موضع رفع مسند إليه وجملة الجواب فى موضع رفع مسند .

ويمكننا أن ننتهى إلى أن الجمل التى صنفها النحاة إلى جمل لامحل لها من الإعراب تنقسم من حيث الفائدة والموقع الإعرابى إلى ما يأتى :

أولاً : جمل مسلوبة لتمام فائدتها فى التركيب :وهى جملة فعل الشرط وجملة صلة الموصول، فقد نص جمهور النحاة على أن الجملة أعم من الكلام لأن منها المفيد، ومنها غير المفيد كجملة الشرط عند تركيبها مع الأداة ، فجملة : اجتهد الطالب : جملة مفيدة فإذا ركبت مع «إن» (إن اجتهد الطالب) سلبها التركيب تمام فائدتها، وإذا وضعناها فى صورة موصولٍ وصِلة فقلنا: الذى اجتهد – أصبحت الجملة الفعلية جزءاً من مفرد ، لاجزءا من جملة، وأصبحت مع الموصول فى موضع المفرد من حيث المعنى ، أما من حيث الإعراب فقد أعرب الصدر وصار العجز بلا محل من الإعراب .

ثانيًا : جمل تامة الفائدة ، فضلة فى موضعها وهى الجملة المفسرة، الجملة الاعتراضية ، فالأولى نظيرة لجملة الصفة، والثانية نظيرة لجملة الحال .

ثالثًا : الجمل التامة من حيث الفائدة، والمتممة للمعنى فهى عمدة فى موضعها وهى جملة جواب الشرط، وجواب القسم.

رابعًا : **الجملة الابتدائية** مؤسسة لنفسها ومؤسسة لغيرها، وهى منطلق الإعراب بالنسبة للكلام بوصفه بناء من الجمل – لامجرد نظير للجملة المفيدة.

خامسًا : **الجملة المستأنفة** : وهى الجملة التى تَقَدَّمَهَا كلام فإن كانت منقطعة عنه تماماً كانت ابتداء محضاً وإن تعلقت به من حيث المعنى فإنها مستأنفة تعرب فى إطار تعلقها بما سبقها .

ولا نوافق على القول إن الجملة التامة الفائدة لامحل لها من الإعراب لعدم وقوعها موقع المفرد، ولكننا نوافق على القول بأن الجملة التى تسلب تمام فائدتها فى موضعها هى الجملة التى لامحل لها من الإعراب ؛ لأنها تكون نظيرة للحرف .

وننهى ذلك المدخل بالتأكيد على وجوب النظر إلى الجملة بوصفها جزءاً من السياق، أو النص ، أو الكلام ؛ حيث إنَّ استقلال الجملة نسبى، فليس هناك جملة تامة الاستقلال سواء بالنسبة للكلام أو المتكلم أو المخاطب أو المقام أو القصد الذى قيلت من أجله أو السياق الذى وردت فيه .

● ● ●

obeikandl.com